

برنامج تطوير
القطاع المالي



رؤية
VISION
2030
المملكة العربية السعودية
KINGDOM OF SAUDI ARABIA

برنامج تطوير القطاع المالي

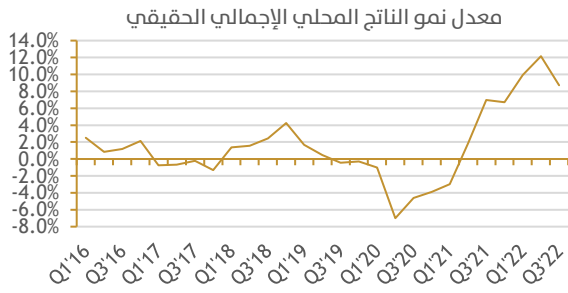
النشرة الربعية – الربع الرابع 2022م

أهم الملامح: عجز في ميزانية الربع الرابع 2022م، مع ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي

ميزانية الربع الرابع 2022 – أهم الملامح

الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث من عام 2022م (%)*

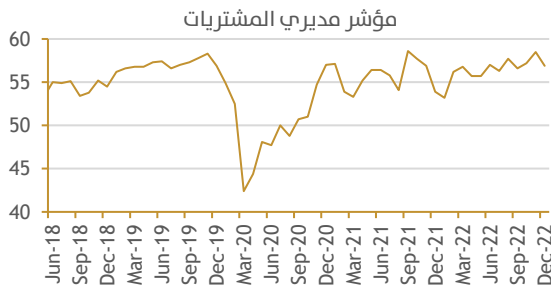
- ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 8.7% على أساس سنوي في الربع الثالث من العام 2022م.
- وجاء ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بسبب ارتفاع الأنشطة النفطية بنسبة 14.2% ونسبة 6.1% في الأنشطة غير النفطية في الربع الثالث من العام 2022م.
- شكل القطاع غير النفطي نسبة 56% من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2022م.



* استناداً إلى البيانات الأولية

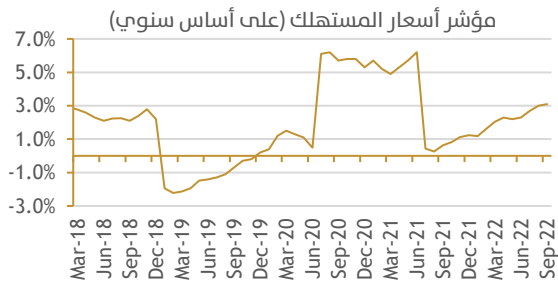
مؤشر مديري المشتريات

انخفض مؤشر مديري المشتريات في المملكة العربية السعودية إلى 56.9 في ديسمبر 2022 مقارنة بـ 58.5 في نوفمبر. وزادت الطلبات الجديدة بشكل كبير بسبب الارتفاع الكبير في المبيعات من الخارج.



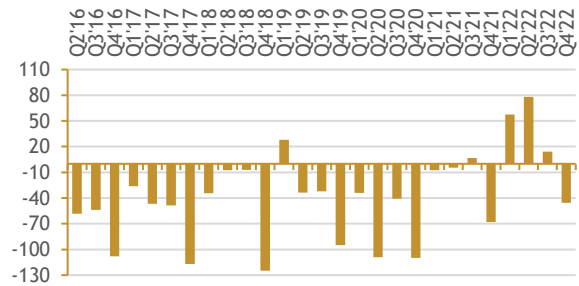
مؤشر أسعار المستهلك

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 3.3% على أساس سنوي في ديسمبر 2022م، حيث شهدت مؤشرات قطاع المطاعم والفنادق وقطاع السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى زيادة بنسبتي 6.8% و 5.9% على التوالي، في حين ارتفع قطاع الأغذية والمشروبات بنسبة 4.2% على أساس سنوي في ديسمبر 2022م، بينما كان قطاع الملابس والأحذية هو الأكثر انخفاضاً، حيث انخفض بنسبة 1.4%.



- سجلت المملكة العربية السعودية عجزاً قدره 45.6 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2022م، مقارنة مع عجز بلغ 68.0 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من عام 2021م.
- ارتفع إجمالي الإيرادات بنسبة 18% على أساس سنوي لـ 317.9 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2022م مقارنة مع 269.2 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من عام 2021م.
- ارتفعت الإيرادات النفطية بنسبة 17% على أساس سنوي لتصل إلى 194.1 مليار ريال سعودي خلال الربع الرابع من عام 2022م، في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 19% على أساس سنوي لتبلغ 123.7 مليار ريال سعودي. وشهدت الإيرادات من الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعاً بنسبة 29% على أساس سنوي لتصل إلى 81.9 مليار ريال سعودي خلال الربع الرابع من عام 2022م.
- ارتفع إجمالي النفقات بنسبة 8% على أساس سنوي لـ 363.6 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من عام 2022م، مقارنة مع 337.3 مليار ريال سعودي للفترة ذاتها من العام الماضي.
- ارتفع الدين العام إلى 990.0 مليار ريال سعودي بنهاية الربع الرابع من العام 2022م مقارنة بـ 938.0 مليار ريال سعودي في نهاية العام المالي 2021م.

عجز/ فائض الميزانية (مليار ريال سعودي)



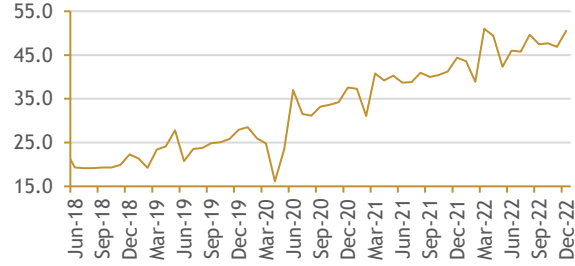
اكتمال أول إدراج مزدوج في السوق المالية السعودية

انعكاساً للجهود الرامية لدفع السوق المالية السعودية للريادة الإقليمية والعالمية بأن تكون بيئة جاذبة للاستثمار وسوقاً منفتحة للمستثمرين والمصدرين الأجانب على حدٍ سواء، شهدت السوق المالية خلال الربع الرابع من العام 2022م أول إدراج مزدوج لشركة أجنبية في السوق السعودي (شركة أمريكانا) عن طريق طرح عام أولي مزدوج ومتزامن في سوق أبوظبي للأوراق المالية. ويعتبر الأول من نوعه في سوق الأسهم السعودية، التي كانت مقتصرة على الشركات السعودية. وطرحت الشركة 30% من رأس مالها ما يعادل 2527 مليون سهم من أسهمها.

عمليات نقاط البيع

ارتفعت قيمة مبيعات نقاط البيع بنسبة 13.8% على أساس سنوي لتبلغ 50.5 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2022م، مقارنة بـ 44.4 مليار ريال للفترة ذاتها من عام 2021م. بلغت قيمة مبيعات نقاط البيع 145 مليار ريال سعودي في الربع الرابع من العام 2022م (بارتفاع نسبته 15% على أساس سنوي وبنسبة 1.5% على أساس ربعي).

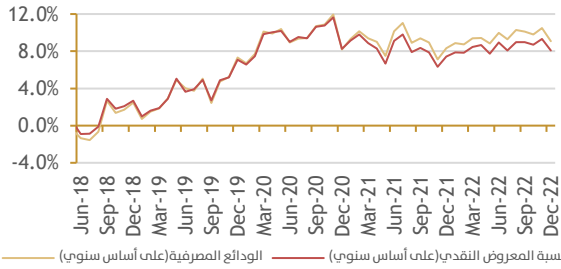
عمليات نقاط البيع (مليار ريال)



نمو عرض النقود (ن 3) والودائع المصرفية (%)

ارتفع المعروض النقدي (ن 3) بنسبة 8.1% على أساس سنوي وبنسبة 1.2% على أساس ربعي في ديسمبر 2022م. وحقق المعروض النقدي (ن 1) انخفاضاً بنسبة 2.3% على أساس سنوي. في حين ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بنسبة 32.2% على أساس سنوي. وارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 9.1% على أساس سنوي وبنسبة 1.3% على أساس ربعي في ديسمبر 2022م.

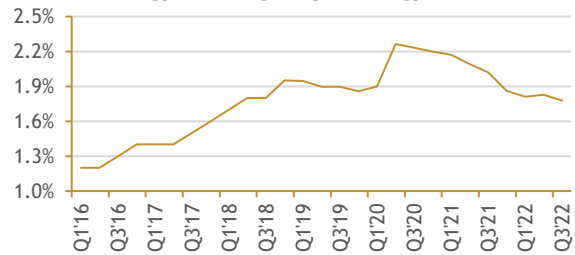
نمو عرض النقود والودائع المصرفية



القروض المتعثرة كنسبة من إجمالي القروض (نسبة القروض المتعثرة)

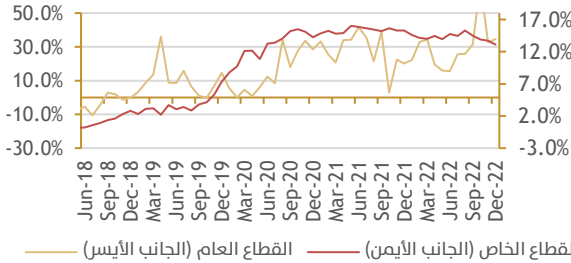
استقرت نسبة القروض المتعثرة عند 1.8% في الربع الثالث من العام 2022م مقارنة مع الربع الثاني من العام 2022م.

نسبة القروض المتعثرة من إجمالي القروض



حقق الائتمان المصرفي للقطاع العام والخاص نمواً بنسبة 14.1% على أساس سنوي في ديسمبر 2022م وبنسبة 1.5% على أساس ربعي؛ حيث شهد ائتمان القطاع العام ارتفاعاً بنسبة 34.5% على أساس سنوي وبنسبة 6.3% على أساس ربعي. كما ارتفع الائتمان المصرفي للقطاع الخاص بنسبة 13.1% على أساس سنوي في ديسمبر 2022م، وبنسبة 1.2% على أساس ربعي.

نمو الائتمان المصرفي (القطاع العام مقابل القطاع الخاص)

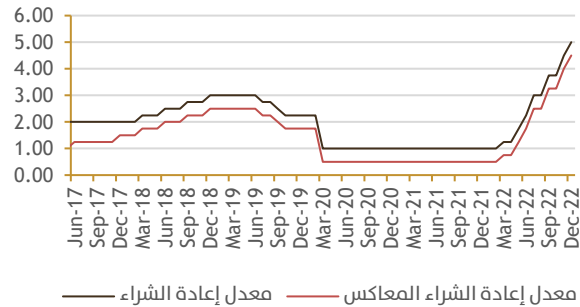


الائتمان المصرفي للقطاع العام لا يشمل السندات الحكومية وشبه الحكومية

أسعار الفائدة

استمراراً لنهج البنك في المحافظة على الاستقرار النقدي ودعم الاستقرار المالي، رفع البنك المركزي السعودي (ساما) معدل اتفاقية إعادة الشراء "الريبو" بمقدار 50 نقطة أساس إلى 5%، ورفع معدل اتفاقية إعادة الشراء المعاكس "الريبو العكسي" بمقدار 50 نقطة أساس إلى 4.5% خلال الربع الرابع من عام 2022م.

أسعار الفائدة (%)

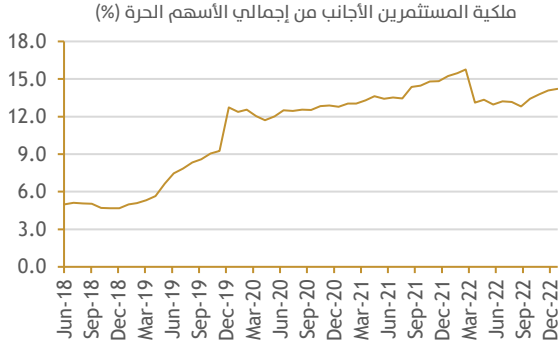




نظرة عامة على الأسواق المالية

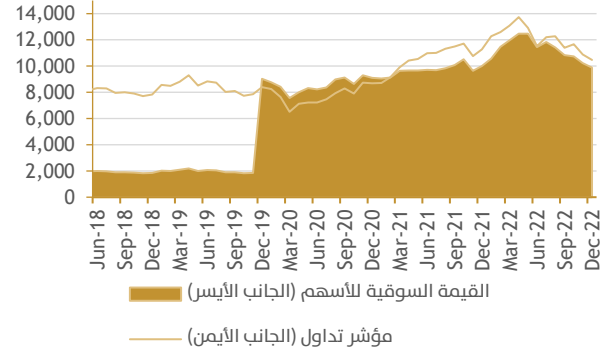
ملكية المستثمرين الأجانب

ارتفعت نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من 13.4% في شهر سبتمبر 2022م لتصل إلى 14.2% في شهر ديسمبر 2022م من إجمالي الأسهم الحرة، حيث بلغت قيمة ملكية المستثمرين الأجانب 346.5 مليار ريال في ديسمبر 2022م.



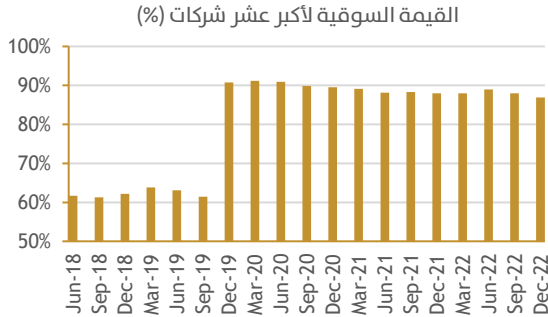
مؤشر السوق الرئيسية (تاسي)

انخفض مؤشر سوق الأسهم السعودية (تاسي) بنسبة 3.8% على أساس شهري في ديسمبر وبنسبة 14.6% منذ بداية العام حتى نهاية الربع الرابع 2022م. كما انخفضت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية إلى 9,878 مليار ريال سعودي في ديسمبر 2022م من 10,833 مليار ريال سعودي في سبتمبر 2022م.



تركيز السوق في أكبر 10 شركات

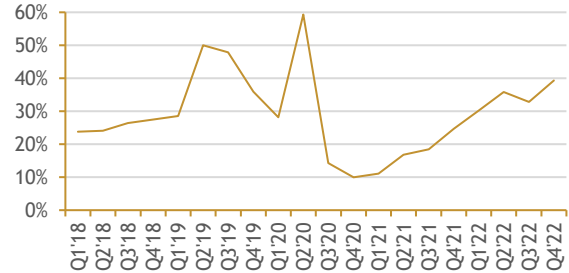
انخفضت نسبة التركيز لأكثر عشر شركات في السوق المالية (تداول) بنهاية شهر ديسمبر من عام 2022م إلى 86.9% مقارنة بنسبة 88% في نهاية سبتمبر 2022م.



حصة المستثمرين المؤسسيين من قيمة التداول

ارتفعت حصة المستثمرين المؤسسيين من إجمالي قيمة التداول في الربع الرابع من عام 2022م إلى 38.8% في المتوسط على أساس ربعي مقارنة بنسبة 31.8% في الربع الثالث من عام 2022م.

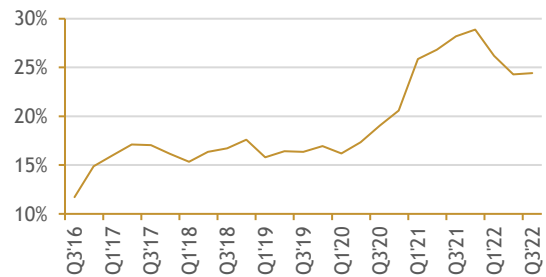
حصة المستثمرين المؤسسيين من قيمة التداول



الأصول المدارة (% من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي)

ارتفعت الأصول المدارة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى 24.3% في الربع الثالث من عام 2022م مقارنة بنسبة 24.2% في الربع الثاني من عام 2022م. وبلغت الأصول المدارة 761 مليار ريال في سبتمبر 2022م.

الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي





أهم اللامحات عن تطورات القطاع المالي

إصدار قواعد التأمين الشامل على المركبات

تم اعتماد قواعد التأمين الشامل على المركبات التي تهدف إلى تنظيم العلاقة التعاقدية بين شركة التأمين والمؤمن له، من خلال توحيد الحد الأدنى من تغطيات التأمين الشامل على المركبة غير الإلزامي، وبيان أحكام التغطيات الإلزامية والاختيارية التي توفرها وثيقة التأمين الشامل.

وأبرز ما دُكر فيها هو: تحديد القيمة التأمينية باتفاق طرفي العقد، وآلية تطبيق مبلغ التحمل، وتحديد تكاليف الإصلاح من قبل الجهات المختصة نظاماً في حالات الهلاك الجزئي، وتحديد الهلاك الكلي الفني وفقاً لتقرير الجهة المختصة نظاماً، إضافة إلى إعطاء مساحة لاتفاق المؤمن له والشركة في تقدير نسبة اعتبار المركبة هالكة كلياً اقتصادياً، وتعويضه بمبلغ مالي بناءً على القيمة التأمينية، مع التأكيد على شركة التأمين عند قيامها بعرض منتجات تأمينية لا تتضمن أحكام التأمين الشامل ألا تطلق على هذه المنتجات مسمى تأمين شامل، وألا تصفها بذلك صراحة أو ضمناً.

هيئة السوق المالية تطلق مبادرة معايير اعتماد المحامين المتخصصين في قضايا الأوراق المالية بالتعاون مع الهيئة السعودية للمحامين

أطلقت هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحامين مبادرة معايير اعتماد المحامين المتخصصين في قضايا الأوراق المالية (المبادرة) والتي تهدف إلى تعزيز مستوى التخصص النوعي للمحامين في مجال الأوراق المالية والأنشطة المتصلة بها وزيادة كفاءة الترافع أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية؛ بما يخدم تطوير السوق المالية السعودية والمشاركين فيها. وتأتي هذه المبادرة امتداداً لمذكرة التعاون المبرمة بين هيئة السوق المالية والهيئة السعودية للمحامين لدعم مشاركة قطاع المحاماة والاستشارات القانونية في مجال الأوراق المالية والأنشطة المتصلة بها، ورفع مستوى كفاءة المحامين والمستشارين القانونيين المعرفية والمهنية في مجالات الأوراق المالية. وتتضمن المبادرة عدداً من المعايير المطلوبة لتصنيف المحامين المتخصصين في قضايا الأوراق المالية التي تُقام أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية، وتقديم الخدمات والاستشارات القانونية في مجال الأوراق المالية والأنشطة المتصلة بها.

بلغ إجمالي عدد شركات التقنية المالية المرخص لها من قبل البنك المركزي 30 شركة، منها 13 شركة تم الترخيص لها في عام 2022م، و3 منها في الربع الرابع 2022م.

بلغ إجمالي عدد شركات التقنية المالية المرخص لها من قبل البنك المركزي 30 شركة، وذلك انطلاقاً من دوره في تمكين قطاع التقنية المالية في أنشطة مختلفة لتعزيز استقرار القطاع ونموه، وجذب شريحة جديدة من المستثمرين والشركات التي تحقق قيمة مضافة، وهي:

- شركات التقنية المالية في مجال المدفوعات:
 - الدفع الذكي المالية (تكمو)
 - طويق الدولية المالية
- شركات التقنية المالية في مجال التمويل:
 - منافع

كما بلغ إجمالي عدد شركات التقنية المالية المصرح لها العمل في الأنشطة التي يُشرف عليها البنك المركزي إلى 59 شركة.

إصدار الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة

أصدر البنك المركزي الإطار التنظيمي للمصرفية المفتوحة Open Banking Framework، الذي يعد من أهم مخرجات برنامج المصرفية المفتوحة، ويشتمل على مجموعة من التشريعات والأدلة التنظيمية والمعايير التقنية وفق أفضل الممارسات العالمية لتمكين البنوك وشركات التقنية المالية من تقديم خدمات المصرفية المفتوحة في المملكة.

وقد تم التركيز في النسخة الأولى من خدمات المصرفية المفتوحة على خدمة معلومات الحساب Account Information Service، على أن يكون التركيز في النسخة الثانية على خدمة إنشاء المدفوعات Payment Initiation Service، حيث يعمل البنك المركزي السعودي على متابعة سير أعمال البنوك وشركات التقنية المالية لضمان جاهزية القطاع لإطلاق خدمات المصرفية المفتوحة.

ويعتبر برنامج المصرفية المفتوحة أحد مبادرات استراتيجية التقنية المالية التي تعد إحدى ركائز برنامج تطوير القطاع المالي المنبثق من رؤية السعودية 2030، والتي تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء نهاية شهر مايو من هذا العام، حيث تهدف تلك الاستراتيجية إلى أن تكون المملكة موطناً ومركزاً عالمياً للتقنية المالية، وأن يكون الابتكار في الخدمات المالية المعتمد على التقنية هو الأساس، بما يعزز التمكين الاقتصادي للفرد والمجتمع.



تعديل تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية

انطلاقاً من الأهداف الاستراتيجية لهيئة السوق المالية من أجل تنظيم السوق المالية وتطويرها، أصدر مجلس هيئة السوق المالية قراره المتضمن اعتماد تعديل تعليمات بناء سجل الأوامر وتخصيص الأسهم في الاكتتابات الأولية ليُعمل بها ابتداءً من تاريخ 1 يناير 2023م. وتضمنت أبرز التعديلات بيان دور المستشار المالي بالتنسيق مع المصدر في تحديد نسبة من الطرح لتخصص للصناديق العامة، على أن توافق الهيئة على تلك النسبة. وفي حال عدم وجود تغطية كافية من الصناديق العامة للنسبة المخصصة لها، تخفض النسبة المخصصة لها في حدود ما تمت تغطيته من قبلها. وتأتي هذه التعديلات في إطار تطوير نسبة التخصيص للمستثمرين الأفراد، سواء بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر عن طريق تملك الأفراد لوحدة في الصناديق العامة. كما شملت التعديلات منح المستشار المالي صلاحية تحديد الفئات المشاركة في عملية بناء سجل الأوامر من بين مجموعة الفئات المنصوص عليها في التعليمات على أن يكون من بينها الصناديق العامة. حيث تهدف التعديلات إلى رفع كفاءة عملية بناء سجل الأوامر، وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة في تسعير الطرح وفي إطار واجب مؤسسات السوق المالية في الالتزام بممارسة أعمالها بمهارة وعناية وحرص، وكذلك الالتزام بمعايير سلوك ملائمة في السوق.

وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين يوقعان مع خمس مؤسسات مالية دولية لتعيينها كمتعاملين أوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية

وقّعت وزارة المالية والمركز الوطني لإدارة الدين اتفاقيات مع كل من بي إن بي باريبا (BNP Paribas)، ومجموعة سيتي المصرفية (Citigroup)، وجولدمان ساكس (Goldman Sachs)، وجي بي مورجان (J.P. Morgan)، وبنك ستاندرد تشارترد (Standard Chartered Bank)؛ لتعيينها كمتعاملين أوليين دوليين بأدوات الدين الحكومية المحلية، لتتضمن بذلك إلى المؤسسات المالية المحلية التي سبق انضمامها إلى برنامج المتعاملين الأوليين وهي: البنك الأهلي السعودي، والبنك السعودي البريطاني (ساب)، وبنك الجزيرة، ومصرف الإنماء، ومصرف الراجحي.

وبهذه المناسبة، أوضح معالي وزير المالية الأستاذ محمد بن عبدالله الجدعان أن هذه الاتفاقيات تُعدُّ استكمالاً للأعمال التطويرية التي تترجم التوجه نحو تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 تحت مظلة برنامج تطوير القطاع المالي من خلال التعاون بين الجهات المعنية؛ بهدف تطوير البنية التحتية لسوق الدين المحلي وزيادة سيولة أدوات الدين الحكومية المحلية عبر جذب المزيد من رؤوس الأموال من المستثمرين الأجانب، وتمكين المتعاملين الأوليين والمشاركين بالسوق من القيام بأدوارهم من خلال توفير الأدوات المناسبة.

إطلاق البرنامج التأهيلي للإدارات المالية في قطاع التأمين

أطلق البنك المركزي السعودي برنامجاً تأهيلياً للإدارات المالية في قطاع التأمين بالتعاون مع الأكاديمية المالية لمدة شهرين ابتداءً من شهر يناير 2023م، حيث إن البرنامج تم تصميمه بأفضل الحلول التدريبية والتطويرية المخصصة في مجال التأمين بهدف إكساب المشاركين المعارف والمهارات التي تدعم حصولهم على فرص وظيفية في الإدارات المالية في الشركات العاملة في القطاع.

إتاحة نشاطات صناعة السوق للأوراق المالية المدرجة

سعيًا إلى خلق إمكانات لتسهيل عمليات التداول، وزيادة كفاءة وحجم السيولة في السوق المالية، أعلنت هيئة السوق المالية عن موافقتها على لائحة صناعة السوق وإجراءات صناعة السوق المقترحة من شركة تداول السعودية، والتي تأتي لتنظيم نشاطات صناعة السوق للأوراق المالية المدرجة، والآثار المترتبة على قبول طلب التسجيل لصناعة السوق، ووصف آلية ممارسة نشاطات صناعة السوق على الأوراق المالية. وتتضمن اللائحة النشاطات التي يقوم بها صانع السوق من خلال توفير أوامر مستمرة لشراء وبيع الأوراق المالية المدرجة خلال جلسة السوق المفتوح، لتعزيز سيولة الأوراق المالية المدرجة ذات العلاقة، كما تضمنت الشروط الواجب توافرها في صانع السوق من خلال كونه حاصلًا على عضوية السوق أو عضوية سوق المشتقات، ولديه السياسات والإجراءات المكتوبة للفصل بين نشاطات صناعة السوق وأي نشاطات أخرى يزاؤها، وأن تتوافر لديه المتطلبات التقنية والفنية والأمنية اللازمة لممارسة النشاط، أو أي شرط آخر تقتضيه السوق وتوافق عليه الهيئة.

وزارة المالية توقع اتفاقيات تمويل مع عددٍ من البنوك المحلية بقيمة 25 مليار ريال لتنفيذ مجموعة من مشاريع البنية التحتية بترتيبٍ من المركز الوطني لإدارة الدين

وقّعت وزارة المالية اتفاقيات تمويل مع عددٍ من البنوك المحلية بقيمة بلغت 25 مليار ريال لتنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية المُجدول البدء بها في عامي 2023م و2024م؛ بهدف تسريع دخول تلك المشاريع حيز التنفيذ.

وجاء توقيع هذه الاتفاقيات بترتيب من المركز الوطني لإدارة الدين اتساقاً مع توجه وزارة المالية في تمكين ودعم مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية في سياق تحقيق رؤية السعودية 2030.



المركز الوطني لإدارة الدين يعلن عن ترتيبه أول عملية إعادة شراء جزئي لسندات حكومة المملكة المقومة بالدولار وإصدار صكوك وسندات مقومة بالدولار تستحق في عام 2028م، و2032م، على التوالي

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين، بالنيابة عن وزارة المالية، عن قيامه بدعوة المستثمرين لأول عملية إعادة شراء جزئي لسندات مقومة بعملة الدولار الأمريكي والمستحقة في الأعوام 2023م، و2025م و2026م، حيث تعتبر هذه العملية جزءاً من خطة حكومة المملكة في الإدارة الفعالة لمحفظة الدين والتي تشمل الإدارة الاستباقية لمخاطر إعادة التمويل والاستحقاقات المستقبلية لمحفظة الدين. فيما سيتم الإعلان لاحقاً عن حجم عملية إعادة الشراء بعد انتهاء فترة استقبال الطلبات في تاريخ 24 أكتوبر 2022م.

كما أعلن المركز عن الانتهاء من استقبال طلبات المستثمرين على الإصدار الدولي الأول لعام 2022م المقوم بالدولار للصكوك والسندات ضمن برنامج حكومة المملكة الدولي لإصدار الصكوك وبرنامج سندات حكومة المملكة العربية السعودية الدولي.

ووصل إجمالي حجم طلبات الاكتتاب إلى ما يقارب 27 مليار دولار أمريكي، حيث تجاوزت نسبة التغطية 5 أضعاف إجمالي الإصدار الذي بلغ 5 مليارات دولار أمريكي (ما يعادل 18.75 مليار ريال سعودي) مقسم على شريحتين. بلغت الشريحة الأولى 2.5 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 9.4 مليار ريال سعودي) لصكوك 6 سنوات تستحق في عام 2028م، فيما بلغت الشريحة الثانية 2.5 مليار دولار أمريكي (ما يعادل 9.4 مليار ريال سعودي) لسندات 10 سنوات تستحق في عام 2032م.

المركز الوطني لإدارة الدين يعلن اكتمال أول عملية إعادة شراء جزئي لسندات حكومة المملكة المقومة بالدولار

إلحاقاً لإعلان المركز الوطني لإدارة الدين بتاريخ 19 أكتوبر 2022م حول ترتيبه لأول عملية إعادة شراء جزئي لسندات حكومة المملكة المقومة بالدولار، وإصدار صكوك وسندات مقومة بالدولار مقسمة على شريحتين تستحق في عامي 2028م و2032م على التوالي، بقيمة إجمالية بلغت 5 مليارات دولار.

أعلن المركز الوطني لإدارة الدين، بالنيابة عن وزارة المالية، عن استكمال أول عملية إعادة شراء جزئي لسندات المقومة بالدولار الأمريكي والمستحقة في الأعوام 2023م و2025م و2026م بقيمة إجمالية بلغت 1.268 مليار دولار أمريكي (حوالي 4.755 مليار ريال سعودي).

حيث تعتبر هذه العملية جزءاً من خطة حكومة المملكة في الإدارة الفعالة لمحفظة الدين السيادي والتي تشمل الإدارة الاستباقية لمخاطر إعادة التمويل والاستحقاقات المستقبلية لمحفظة الدين.

هيئة السوق المالية تعتمد حزمة جديدة من الاختبارات التأهيلية

نظراً إلى ما يمثل رأس المال البشري المؤهل من أهمية في تنمية وتطوير قطاع الأوراق المالية، تواصل الهيئة جهودها في دعم السوق المالية بالكفاءات البشرية المؤهلة، من خلال تطوير سلسلة من الاختبارات التأهيلية الجديدة التي تُعد متطلباً من الأشخاص المراد تسجيلهم لدى الهيئة من العاملين في مؤسسات السوق المالية لتعزيز الكفاءة والمهنية في أداء الوظائف واجبة التسجيل. وهي كالتالي :

- مقدمة في الأوراق المالية والاستثمار (المنهج الدولي) (CME-1A).
- أنظمة ولوائح السوق المالية السعودية (الفصل العام) (CME-1B).
- الالتزام المالي الدولي (CME-2A).
- أنظمة ولوائح السوق المالية السعودية (المطابقة والالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) (CME-2B).
- الأوراق المالية (CME-3A).
- أنظمة ولوائح السوق المالية السعودية (وسطاء الأوراق المالية) (CME-3B).
- أنظمة ولوائح السوق المالية السعودية (مدراء الأصول) (CME-4B).
- أنظمة ولوائح السوق المالية السعودية (تمويل الشركات) (CME-5B).

ويأتي تطوير اختبارات الهيئة التأهيلية في إطار الجهود المبذولة لتطوير معارف ومهارات العاملين في السوق المالية ورفع كفاءتهم لمواكبة آخر التطورات التي تشهدها الأسواق المالية العالمية، فقد عملت هيئة السوق المالية بالتعاون مع الأكاديمية المالية والمعهد المعتمد للأوراق المالية والاستثمار (CISI) على مشروع لتطوير اختبارات الهيئة الحالية وطرح اختبارات جديدة تُلبي احتياجات السوق.

إدراج وتداول أدوات الدين الحكومية في السوق المالية السعودية

وافقت تداول السعودية خلال الربع الرابع من عام 2022م على الطلبات المقدمة من وزارة المالية لإدراج أدوات دين حكومية من فئة سبق إدراجها بقيمة إجمالية تبلغ (12,006,470,000) ريال.



منشآت تدعم مشاركة 6 رواد أعمال في مؤتمر قمة الويب العالمي للتقنية

اختتمت في العاصمة البرتغالية لشبونة أعمال مؤتمر قمة الويب العالمي Web Summit، الذي يعد أضخم تجمع للشركات التقنية في أوروبا، ويحضره سنويًا أكثر من 70 ألف زائر من 160 دولة، كما شهد حضور رواد أعمال ومبتكرين وصناع قرار ومستثمرين، بالإضافة إلى متحدثين وخبراء عالميين.

وشاركت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) في المؤتمر عبر دعم وتمكين 6 مشاريع سعودية ناشئة من المشاركة في المؤتمر، وذلك من خلال توفير مساحات لرواد الأعمال السعوديين لعرض مشاريعهم الريادية في المؤتمر أمام المستثمرين والمهتمين، والالتقاء بأقرانهم من أنحاء العالم، بالإضافة إلى الاستفادة من الجلسات الحوارية والفعاليات المختلفة التي تخللت الفعالية.

وجرعت منشآت على اختيار مشاريع ريادية واعدة لتقدمها لزوار المؤتمر، تنوعت ما بين التقنية وعلم البيانات والإدارة وغيرها، حيث شارك في المؤتمر منصة "ليندو" التي تقدم خدماتها في التقنية المالية، ومنصة "سيارة" المتخصصة في بيع السيارات الجديدة والمستعملة عبر الإنترنت، و"كوانت" والمعنية بتقديم خدماتها في تحليل البيانات، ومنصة "كرز" المتخصصة في القطاع الصحي، و"لوسيدا" التي تقدم خدمات متنوعة في تحليل البيانات، و"تسخير" المتخصصة بتنظيم وإدارة الجمعيات.

المملكة تستضيف المنتدى الخليجي لرواد الأعمال بتنظيم من "منشآت"

تحت رعاية معالي وزير التجارة الدكتور ماجد بن عبدالله القصبي، وبحضور عددٍ من أصحاب المعالي والسعادة قادة التجارة والصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي، ومعالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الدكتور نايف فلاح مبارك الحجرف، استضافت العاصمة الرياض أعمال المنتدى الخليجي لرواد الأعمال بنسخته الثانية، بتنظيم من الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، ومشاركة العديد من رواد الأعمال في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويستهدف المنتدى رواد الأعمال الخليجيين والجهات الداعمة لريادة الأعمال، وحاضنات ومسرعات الأعمال، والجهات التمويلية في دول مجلس التعاون الخليجي، بهدف تمكين رواد الأعمال وأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة من التوسع خليجيًا.

وتسعى النسخة الثانية من المنتدى إلى تحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التعمق في أنشطتهم التجارية والوصول إلى الفرص الاستثمارية والاستفادة من التجارب الريادية الخليجية الناجحة، إضافة إلى تبادل الخبرات بين القائمين على تطوير القطاع ومناقشة تحدياته، والتعرف على الفرص التمويلية المتاحة والبدائل، وأنسب الحلول لمواجهة التحديات وتشجيع الابتكار لتعزيز النمو الاقتصادي.



مؤشرات برنامج تطوير القطاع المالي

التزامات 2025	الوضع الحالي	خط الأساس	مؤشرات البرنامج
45	45.9	33.16	إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في تأمين الحياة للفرد، ريال سعودي/فرد***
%24.1	%32	%14	حجم سوق أدوات الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
3,515	3,621	2,631	أصول القطاع المصرفي، مليار ريال سعودي
%80.8	%91	%66.52	القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي* (%)
%90<=	%94.42	%82	نسبة حسابات الاستثمار التي تم فتحها عبر إجراءات "اعرف عميلك" الإلكتروني (%)
2,053.2	2,221.4	1,510	الائتمان للقطاع الخاص، مليار ريال سعودي***
26	49	6	عدد الإدراجات في السوق المالية
%46	%55	%33	نسبة المنشآت متناهية الصغر والصغيرة وقت الإدراج من إجمالي الإدراجات
%45	%33.83	%33	نسبة تغطية التأمين - الصحي (%)
%77	%55.9	%39.6	نسبة تغطية التأمين - المركبات (%)**
230	147	82	عدد الجهات الفاعلة في مجال التكنولوجيا المالية
%11	%7.9	%5.7	قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة كنسبة مئوية من قروض البنوك (%)***
%70	%57	%36	حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات (%)
%2.4	%2.27	%1.9	إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفط (%)***
%31	%24.3	%16.94	الأصول المدارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)***
%44	%38.8	%35.96	حجم تداول المستثمر المؤسسي كنسبة من إجمالي حجم التداول (%)
%17.5	%14.03	%13.3	نسبة ملكية المستثمرين الأجانب من إجمالي القيمة السوقية للأسهم الحرة (%)
36,738.27	19,773	9,304	مؤشر قيمة الاستثمار في مجال الملكية الخاصة والاستثمار الجريء، مليون ريال***

* باستثناء شركة أرامكو

** طبقاً للبيانات الواردة من البنك المركزي السعودي

*** بيانات الربع الثالث 2022

**** بيانات مؤشر حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات لعام 2021م



برنامج تطوير القطاع المالي



برنامج تطوير القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي هو أحد البرامج التنفيذية التي أطلقها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. ويسعى البرنامج إلى تطوير القطاع المالي؛ ليكون قطاعاً مالياً متنوعاً وفعالاً لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتنويع مصادر الدخل فيه، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. ويسعى البرنامج إلى تحقيق أهدافه من خلال تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتعزيز وتمكين التخطيط المالي، وضمان إنشاء سوق مالية متقدمة دون المساس بالأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار القطاع المالي.

المصادر: وزارة المالية، والبنك المركزي السعودي (ساما)، وهيئة السوق المالية، وهيئة العامة للإحصاء، وشركة السوق المالية السعودية (تداول)، وهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت)، وبلومبرغ، ورويترز أيكون.

*تم تنقيح وتحديث بيانات فروع المصارف الأجنبية العاملة في المملكة طبقاً للممارسات الدولية ودليل الإحصاءات النقدية والمالية في النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي السعودي.

جميع المعلومات الواردة في الوثيقة هي لغرض إطلاع الرأي العام، ليخذي البرنامج مسؤوليته من المعلومات الواردة في النشرة، كما أن النشرة لا تهدف إلى أن يتم التعامل مع المعلومات الواردة فيها على أنها استشارة مالية أو توصية لاتخاذ أي قرار أو إجراء استثماري ومالي .

هذا التقرير تم نشره من قبل مكتب برنامج تطوير القطاع المالي. وللاستفسارات أو التعليقات نأمل التواصل عبر البريد الإلكتروني fsdp@mof.gov.sa أو لمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع التالي: <https://vision2030.gov.sa/ar/FSDP>